**ثقافة القانون**

**فعالية القانون : بين مؤسسات الدولة وثقافة المجتمع**

**عزة الحاج سليمان**

**دكتورة في القانون- الجامعة اللبنانية.**

منشور في مجلة الحياة النيابية-لبنان، المجلد 99، عدد حزيران 2016، ص. 19.

تثير مسألة ثقافة القانون اهتمام العديد من الجمعيات والمؤسسات الناشطة في المجتمع المدني اللبناني، وذلك يعود إلى افتقار مجتمعنا لدور القانون في المجتمع، وربما كجزء من عولمة مفاهيم تميز المجتمعات ذات الطابع الليبرالي. وقد نشأت هذه المفاهيم في مجتمعاتها قبل أن تنتشر على مستوى العالم. وفي ظل العصر الرقمي ووسائل الاتصال الحديثة أصبح من الضروري مواكبة هذه الظواهر ودمجها مع ثقافة المجتمع المحلي وتنظيمها بما يتناسب مع خصوصية بيئته الحضارية. ومثالاً على ذلك نذكر انتشار مراكز تدريب الشخصية الcoaching أو ترويج مفهوم الإرشاد الmentoring إضافة إلى النمط الغذائي أو التسوقي أو أنواع التخصصات العلمية الجديدة أو حتى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع الأنظمة العالمية الأميركية المصدر والمبنية على الأرصدة، وغيرها.... ويأتي مفهوم ثقافة القانون، منظومة جديدة، جاهزة للترويج على مجتمع ما زال يسخر من أي ممارسة قانونية. فالثقافة تكتسب بالتلقين أو النشر أو حتى بالإكتساب غير المباشر، ولكننا نفتقد لأدنى مظاهرها، بدءاً من التنظيم المدني أو أنظمة الطرقات أو في وسائل الإعلام أو المؤسسات التربوية أو الممارسات في الإدارات العامة دون أن نستثني الحالة السائدة في إدارات المحاكم.

إن القانون، من آلية إقراره إلى تطبيقه، يبقى المعيار الأساسي لقياس حضارية المجتمع، ولضمان استقراره وتطوره وأيضاً سبب أساسي لتكريس الانتماء إليه بالوجدان والممارسة.

نلاحظ أن مختلف المقالات والدراسات المتعلقة بثقافة القانون تهدف إلى تفسير الروابط بين علم القانون من ناحية وعلوم الاجتماع من ناحية أخرى، في توجه واضح لدمج المجالات العلمية المتنوعة، ومحاولة من العلماء لتقريب مادة القانون من حياة الشعوب وممارساتهم اليومية، كي لا تبقى لغة القانون بعيدة عن حياة الناس.

وثقافة القانون، كما العديد من المفاهيم المرتبطة بالواقع القانوني، كالآداب العامة والأعراف والعادات ومعيار الأب الصالح وأخلاقيات المهن وغيرها، تظهر الارتباط الوثيق بين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية من ناحية وعلوم القانون من ناحية أخرى. وبذلك، لن يمكننا الفصل بين هذه العلوم في بيئة تتوجه أكثر فأكثر نحو دمجها.

من هنا، تظهر أهمية هذا الموضوع الذي يجد جذوره في النظام الإجتماعي الأميركي، قبل أن ينتقل إلى الأبحاث الأوروبية التي بدأت تسلط الضوء على ثقافة القانون في المجتمع. وها هي تشق طريقها في مجتمعنا العربي، واللبناني بشكل خاص، من خلال برامج متعددة في الإعلام والمدارس أحيانا والمنظمات غير الحكومية.

فما هي هذه الثقافة؟ وما هو مصدرها وكيف يمكن تحديد معايير قياسها؟ وكيف يصبح القانون أداة فاعلة في المجتمع؟

1. **مفهوم ثقافة القانون**

لا يمكننا أن نزعم أن فكرة ثقافة القانون جديدة أو هي ابتكار علمي حديث. حيث أن علوم الاجتماع والانتروبولوجيا تناولت المفاهيم القانونية، خاصة وأنها نابعة عن المجتمعات وتختلف باختلافها. وهذا أيضا ما تم تكريسه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعطى لكل دولة حق تجسيد الحقوق بما لا يتناقض مع نظامها العام وآدابها العامة، أي مع خصوصية مجتمعها وموروثاتها الثقافية[[1]](#footnote-2).

ولكن البحث عن الثقافة التي تسود المجتمع، وما إذا كانت تتكامل وتتناغم مع القوانين التي تنظمه، ومع دور مؤسسات الدولة الراعية أو الحامية لهذه القواعد، هو الذي يميز هذا الموضوع؛ تتبلور هذه الإشكالية في المجتمعات العربية أو المجتمع اللبناني بشكل خاص كما معظم مجتمعات دول العالم الثالث، في ظل وجود قوانين تبدأ من الدستور في أغلب الأحيان إلى مؤسسات دستورية قائمة وقوانين مكتوبة، وفي جميع الأحوال مواطن يعيش على هامش هذا القانون.

انطلاقا من هذه الإشكالية يكتسب الموضوع أهمية خاصة، لأنه يشخص الفرق بين مجتمع منظم بموجب القانون أي يحكمه القانون، ومجتمع متمرس ينتج قوانينه ويطورها. وهذه الإشكالية، التي قد تبدو سطحية لغير دارسها، تختلف عن موضوع ضمانات احترام الحقوق المكرسة في نظريات الديمقراطية والدولة الحديثة التي تشكل مؤسسات ضرورية غير كافية لضمان رقي المجتمع.

ولذلك، نشأ هذا المفهوم الذي يربط بين العلوم الانسانية على اختلافها وعلم القانون، وقد تجسد في إطار نظريات اجتماعية مختلفة، وأصبح مكرس في برامج تدريب تسعى إلى تحويل الإنسان إلى مواطن.

فالإنسان، كائن إجتماعي يتميز بحقوق طبيعية تم تكريسها على إثر الثورات الأميركية والبريطانية. والمواطن هو الإنسان في علاقته بالدولة ومؤسساتها يتمتع بحقوق أساسية مرتبطة بفكره ومشاركته بشؤون دولته على قدم المساواة، وكان للثورة الفرنسية الدور البارز في تكريس هذه الحقوق. ولا ننسى طبعا دور الأديان التي كانت المصدر الأساسي للحقوق الأساسية وقد تجسدت قيمها في الإعلانات والشرعات الدولية[[2]](#footnote-3).

ولكن المواطنة ليست فقط حقوقا مكرسة وإنما أيضا علاقة متبادلة بين الفرد ودولته، وشعور داخلي، وسلوك إجتماعي وإنساني، يتجسد بثقافة المجتمع السائدة[[3]](#footnote-4)، والتي عرفت بثقافة القانون.

وقد عرف روي غودسون[[4]](#footnote-5) ثقافة القانون بكونها "الثقافة الأساسية والغالبة، والجو العام والأفكار السائدة في مجتمع ما، بحيث تكون متناغمة مع حكم القانون. واعتبر أنه في المجتمعات الخاضعة لحكم القانون، يكون للشعب أهلية وقدرة المشاركة في وضع القوانين، ما يؤدي إلى روابط بين الشعب ومؤسسات الدولة والحكومات".

وهذا أمر يختلف عن حالة المجتمعات المحكومة بقوة القانون، حيث يفرض القانون على المجتمع وإن كانت السلطة منتخبة بطريقة ديمقراطية. أما في المجتمعات التي تسودها ثقافة القانون فتكون هذه القواعد نابعة من ثقافة المجتمع[[5]](#footnote-6).

وبذلك، نستنتج بأن ثقافة القانون وحكم القانون مفهومان مترابطان وغير متطابقين، مع التأكيد أن حكم القانون، في طبيعة هذا المفهوم، يرتكز على مبدأ المساواة بين جميع عناصر المجتمع دون تمييز على أي أساس كان، ما يضمن حماية الأطراف الأكثر ضعفا والمهمشين. هذه المبادئ هي ذاتها التي تم تكريسها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بعد نضال شعبي طويل في أوروبا وأميركا.

وما هو متفق عليه أيضا أن وجود النصوص القانونية التي ترسم هذه المبادئ لا تكفي بذاتها دون وجود آلية لتفعيل تطبيقها، وضمانات سياسية وقانونية لحمايتها، في ظل نظام متكامل من دولة القانون وسلطات دستورية ومحاكم مستقلة ونزيهة[[6]](#footnote-7)... وهذه الضمانات هي التي تفسر مفهوم حكم القانون دون التطرق إلى ثقافة القانون.

غير أن حكم القانون لا يعني الحكم بالقانون باعتبار أن حكم القانون هو حكم الدولة العصرية الذي يسود على الجميع دونما تمييز. ولكن "الحكم بالقانون حسب تشريع الحاكم هو حكم سلطوي ومردّه يعود الى ارادة الحاكم وهيمنته على الأحكام"[[7]](#footnote-8). وفي هذه الحال تصبح الأحكام سياسية وغير عدلية وإلى حد كبير خاضعة لذاتية الحاكم.

لذلك سعى العلماء إلى البحث في مفهوم القانون وخصوصيته لتحديد دوره وتأثيره على المجتمع، كي لا يتحول القانون من معيار حضاري لتحقيق العدالة إلى وسيلة لترسيخ التسلط وربما الفساد.

فمن خلال الدراسات التي واءمت ما بين علم القانون وعلوم الاجتماع[[8]](#footnote-9)، تم تعريف القانون على أنه "لغة خاصة بمجموعة ثقافية معينة، وهو يعكس نمط تنظيمها، بحيث يميزها عن غيرها من المجموعات". وبذلك، فقد تم توضيح دور القانون في المجتمع من خلال عناصر ثلاثة، اتفق العلماء عليها بالرغم من اختلافهم في تفسيرها[[9]](#footnote-10)، وهي:

أولاً: إن للقانون دور وطبيعة في المجتمع

ثانياً: يتم تحديد طبيعته ودوره من خلال وظيفته الاجتماعية.

ثالثاً: إن هذه الوظيفة تكمن في حفظ نظام هذا المجتمع.

1. **النظريات الاجتماعية**

اختلفت الأراء النظرية في تفسير علاقة القانون بالمجتمع وثقافته، ففي حين اعتبر التيار الطبيعي أن القانون ليس إطارا عاما مبهما بعيدا عن الواقع الاجتماعي انما هو نتاج لهذا الواقع. وذلك، على اعتبار أن القانون الطبيعي للأشياء يكمن في طبيعة وجودها فلكل شيء في الطبيعة نظام يحكمه بطبيعته.

أما التيار الواقعي الأميريكي فركز على البعد العملاني والإجرائي للقانون من خلال استخدامه لانتاج توجهات جديدة داخل المجتمع. لذلك اعتبر أحد قضاة المحكمة العليا الأميركية بأن " القاعدة القانونية ليست سوى إمكانية توقع ما يمكن للمحكمة أن تقرره". فالقانون يبنى على التجربة المعاشة بقدر ما يبني على المنطق.

إن هذا الاختلاف في التفسير بين التيار الطبيعي والتيار الإجرائي يجد مصدره في خصوصية النظام القانوني السائد وهو المعروف بالCommon law والذي يختلف عن النظام الروماني الفرنسي المستمد منه القانون اللبناني.

وبذلك، وتعليقاً على التيار الاميركي في تفسير البعد الاجتماعي للقوانين، ما يعطي أيضا نموذجا على العلاقة بين ثقافة القانون وحكم القانون، نذكر بأن تطور فكرة ثقافة القانون في المجتمع الأميركي يعود إلى أن طبيعة النظام القانوني السائد هو القانون غير المكتوب، والمبني على العادات والأعراف وقرارات المحاكم، على خلاف النظام الفرنسي القائم بشكل أساسي على النصوص المكتوبة كمصدر من مصادر القواعد القانونية . ولا نتجاهل أن المصادر غير المكتوبة كالأعراف والعادات، إضافة إلى قواعد النظام العام والآداب العامة، التي تعود بدورها إلى ثقافة مجتمع معين، هي أيضا من المصادر الأساسية للقانون في الأنظمة القانونية التي تعتمد النظام الفرنسي. والاختلاف يكمن في تقنية استخدامها سواء في العلاقات المدنية والحريات الشخصية أو في تأثيرها على النص المكتوب الذي يصبح المصدر الأساسي للقاعدة القانونية.

وبما أن العادات والأعراف قائمة على ثقافة عامة لدى شعب معين، سعى العلماء للبحث عن نظريات تفسر واقعها نظرا لتأثيرها المباشر على الإطار القانوني العام في الدولة، وبالتالي تأثير ثقافة القانون على حكم القانون.

وقد أشار التيار الاسكندينافي[[10]](#footnote-11) إلى "دور الكلام في إنتاج المكان"[[11]](#footnote-12). فالقيم القانونية ليست مجرد أقوال تعبر عن وقائع داخل نظام قانوني محدد، وإنما لها دور في تأسيس جزء من استعمال منظم للغة يسمح لنظام معين بالاستمرار. وهذه القيم القانونية المؤلفة من حقوق وواجبات يثبت وجودها من خلال الكلام. انطلاقا من مبدأ يعتمده هذا التيار يشير إلى أن "الكلام يلزم"[[12]](#footnote-13). وبذلك، فإن اعتراف المواطن العادي بالقوانين لا يتم من خلال معرفته بحقيقة النص القانوني وإنما من خلال المفهوم الذي انتشر على أثر صدور النص، ما أدى إلى خلق الرابط ما بين المواطن والقانون الوضعي.

1. **البعد التطبيقي للثقافة**

وفي إطار تحديد مفهوم ثقافة القانون وعلاقته بالواقع التطبيقي للقانون، ودوره كقاعدة تنظيمية صادرة عن سلطة وتنفذ بواسطة سلطة وتراقب فعاليتها بواسطة ثالثة، ترتكز معايير البحث في مفهوم ثقافة القانون واحترام القانون في المجتمع على فعالية القوانين وسلطة الدستور ودور مؤسسات الدولة واحترام مبدأ العدالة والمساواة والديمقراطية.

ومفهوم الثقافة المرتبط بأعضاء المجتمع، سواء في وجود ثقافة القانون في مجتمع ما أو ثقافة المشاركة في حكم القانون، لا يعني بالضرورة أن يكون لكل فرد في المجتمع الرغبة أو الأهلية في المشاركة في حكم القانون، أو أن تكون كل فئات المجتمع مشبعة في هذه الثقافة. يكفي أن يؤمن أفراد المجتمع أن الأنظمة القانونية التي يعيشون في ظلها تمنح الآلية للوصول إلى العدالة ولتحقيق المساواة[[13]](#footnote-14)، دون القلق من حقيقة هذه العدالة وصحتها أو فعاليتها.

ومن الناحية العلمية، إذا كانت ثقافة القانون مرتبطة بشكل وثيق بباقي العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع وعلم التربية وعلم النفس والفلسفة وعلم الأخلاق، فإن حكم القانون يتركز أكثر على العلوم الدستورية ودور السلطات العامة وكيف تمارس صلاحياتها في ظل القوانين المكتوبة.

لكن نشر وتأصيل الوعي والثقافة القانونية، واحترام القانون، فهو امر يتعلق بمفاهيم قيمية تعتبر أسساً في علم القانون، كما تشكل أسساً لمجتمع تسود فيه هذه القيم، مثل ضرورة القانون، وضرورة احترامه، ومفهوم العدالة، وتكريس الشفافية، وقيم الحرية وممارستها، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ونظرية القانون الطبيعي، والغايات الأساسية والاخلاقية، التي يقوم عليها النظام القانوني، بحيث لا يمكن خلق الثقافة في بيئة ما من دون وجود لهذه القيم.

ولكي يستقيم حكم القانون في مجتمع ما، لا بد من تفعيل ثقافة القانون، لذلك، يفترض العمل على نشر هذه الثقافة والتوعية الاجتماعية والتربوية[[14]](#footnote-15) وتكريس الشفافية في العلاقة مع السلطة. وبذلك، يكمن الهدف من نشر ثقافة القانون في فهم روح القانون واخلاقياته، وكيفية تفعيله بشكل يتحول إلى ممارسة وسلوك قائم على احترام القيمة القانونية، وليس بداعي الخوف من العقوبة فقط.

وقد تتجسد مشكلة لبنان، كما العديد من الدول العربية، في تضافر مزيج من العوامل تؤدي إلى إضعاف أو انعدام ثقافة احترام القانون، على مستوى الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى خليط من الأعراف والتقاليد التي تحتل أحياناً مكانة أقوى من القانون، مع ضعف النظام التعليمي ، وتشوه الثقافة الاجتماعية[[15]](#footnote-16).

ولكن مع تعدد هذه المشاكل والاختلافات، والفروق الثقافية والحضارية، فإن ترسيخ ثقافة احترام القانون تقوم على ركنين اساسيين، تشكل المؤسسات الدستورية الركن الأول والمجتمع المدني بمكوناته الركن الثاني[[16]](#footnote-17)، وذلك من خلال :

ا - وجود وفاعلية مؤسسات الدولة او السلطات الثلاثة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القوانين ، وهي المحاكم وكافة الاجهزة الامنية .

ب - المجتمع المدني من جمعيات ثقافية وإجتماعية ومدنية وتربوية ودينية ومهنية ونقابية، او أفراد المجتمع والمؤسسات التعليمية والتربوية والقيادة الأخلاقية في المجتمع مثل رجال الدين، والشخصيات ذات التأثير العام ، مثل الرياضيين والفنانين ، والمؤسسات الاعلامية ، من تلفزيون وصحف وإذاعة ، والإعلام الالكتروني ، التي يلقى على كاهلها الاضطلاع بنشر وتجذير ثقافة احترام القانون "[[17]](#footnote-18) .

1. **آلية نشر الثقافة**

وقد لاحظ غودسون، في دراساته الاجتماعية وتجربته العملية التي سعى من خلالها إلى نشر التوعية في ثقافة القانون، أن العناصر الأساسية لثقافة القانون يمكن أن تكتسب وتبنى في مجتمع معين في مدة قصيرة نسبياً، إذ لا يتطلب الأمر أكثر من مدة جيل واحد لإحداث تغيير في ثقافة المجتمع، معتبرا أن تأسيس هذه الثقافة أمر يرتبط بعناصر المجتمع والدولة ككل، مركزا على دور المدارس في هذه التربية.

في كل هذه النشاطات يتم التركيز على قيمة القانون في المجتمعات ودور الدولة والمؤسسات الدستورية وفاعلية القوانين ودور القضاء واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. أما في المؤسسات التربوية فتركزت الإشارة في مختلف الدراسات إلى المدارس وليس الجامعات، لكونها المؤسسة التعليمية الأساسية والممتهنة، وذلك من خلال إدخال مادة ثقافة احترام القانون في المناهج تحت إطار الصفوف المباشرة. وكذلك، يمكن اعتماد برامج ممنهجة غير مباشرة تمنح إمكانية تنظيم نشاطات غير تعليمية ولها بعد ثقافي. وقد استبعد الحديث عن دور الجامعات على اعتبار أن الجامعة ليست مرحلة تربوية لتنشئة الجيل وإنما يأتي إليها الطلبة بعد اكتسابهم لهذه الثقافة من خلال حياتهم الاجتماعية وما يتم الاطلاع عليه من دور للدولة ومؤسساتها[[18]](#footnote-19). وتبقى الجامعة معياراً لقياس مدى اكتساب هذه الثقافة.

وقد اعتبرت مؤسسة USIP أن الدور الأبرز لخلق ونشر هذه الثقافة في المجتمع يعود لوسائل تجمع ما بين دور الدولة ومؤسساتها الدستورية والتربوية والأمنية والقضائية والمجتمع المدني وهي: دعم التوعية القانونية وتمكين المواطن من اللجوء إلى الخدمات القانونية، والمشاركة العامة في حكم القانون، وتقوية التواصل بين الشعب والمؤسسات المعنية بالعدالة كالمؤسسات القضائية والأمنية، وضمان الشفافية[[19]](#footnote-20).

وانطلاقاً من المؤشرات المذكورة، من سلوك وأقوال والالتزام بالقواعد القانونية من ناحية، ومقارنة بدور المؤسسات الاجتماعية والرسمية والتربوية والإعلامية من ناحية ثانية، تظهر مسألة ثقافة القانون كإشكالية أساسية في ظل انعدام أي مؤشر للوعي لوجودها، أو للإيمان بها، ولاعتبارها أولوية لتأسيس المجتمع أو دولة المواطن. وهنا نجد أنفسنا في حلقة مفرغة إذا لم نسع إلى تأسيس مقومات محورية تنسجم مع طبيعة ثقافتنا وأعرافنا وعاداتنا التي اعتبرت الركيزة الأساسية لتطوير ثقافة القانون في المجتمع المصدر.

1. - مضمون المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. [↑](#footnote-ref-2)
2. - رامز عمار، نعمت مكي، حقوق الإنسان والحريات العامة، 2010، ص. 33-45 و 71-87؛ و عدنان السيد حسين، المواطنة أسسها وأبعادها، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 2013، ص. 21 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-3)
3. - عدنان السيد حسين، المرجع نفسه، ص. 77. [↑](#footnote-ref-4)
4. - يعتبر روي غودسون صاحب فكرة ثقافة القانون وهو مستشار في الأمم المتحدة وأستاذ في جامعة جورج تاون حيث أسس مركزا في هذا الشأن، ومؤسس جمعية مدنية لنشر وتطوير هذه الافكار حول العالم " مركز المعلومات الاستراتيجي " منذ العام 1962: <http://www.strategycenter.org/> ويرتكز عملها على وضع رؤية شاملة  تجمع بين المدنيين والمسؤولين والحكومات ، وأفراد المجتمع والقطاع الخاص، لدعم استراتيجيات إبداعية حديثة، تهدف الى تقوية الأمن وجودة الحياة في مجتمعات العالم" مع التركيز على خصوصية المجتمعات في ثقافاتها ومشاكلها. [↑](#footnote-ref-5)
5. - R. Godson, Hearing on violence in central America, June 26, 2007 [↑](#footnote-ref-6)
6. - رامز عمار، نعمت مكي، حقوق الإنسان والحريات العامة، 2010، ص. 160 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-7)
7. - **حسين كنعان، نائب حاكم مصرف لبنان سابقاً، في مقاله نشرت في صحيفة النهار، بعنوان "** أزمة حكم القانون والحكم بالقانون والشريعة"  **تاريخ 4 تشرين ثاني 2014 ، صفحة القضايا.** [↑](#footnote-ref-8)
8. - والمذكورة في الكتاب التالي، الذي عرض لمختلف التيارات السائدة في علم الاجتماع وكيفية تفسيرها للبعد الاجتماعي للقانون:

Baudouin DUPRET, Droit et sciences sociales, ed. Arman Colin, Paris, 2006, p. 14. [↑](#footnote-ref-9)
9. - Malinowski, Parsons et Luhmann, cités chez Dupret, p. 135. [↑](#footnote-ref-10)
10. - Le réalisme scandinave: Karl Olivercrona et Axel Hagerstrom [↑](#footnote-ref-11)
11. - « les mots ont la capacité de produire un lieu » [↑](#footnote-ref-12)
12. - Olivercrona, 1971, p. 261 et suiv., cite chez Baudoin DUPRET, p. 147. [↑](#footnote-ref-13)
13. - United States Institute of Peace, [www.usip.org](http://www.usip.org) [↑](#footnote-ref-14)
14. - عدنان السيد حسين، سابق ذكره، ص. 149 وما بعدها، فيما يتعلق بثقافة المواطنة نموذجاً عن ثقافة القانون التي تعتبر ذات بعد أوسع وأشمل. [↑](#footnote-ref-15)
15. - منصور النقيدان، بصيص أمل: ثقافة احترام القانون، مقالة إخبارية منشورة في جريدة الرياض، عدد 15210، <http://www.alriyadh.com:8080/498376?print=1> [↑](#footnote-ref-16)
16. - R. Godson, Hearing on violence in central America, June 26, 2007 [↑](#footnote-ref-17)
17. - وكان لمركز المعلومات الاستراتيجي في الدول العربية عدة أنشطة خاصة على صعيد الإعلام ودوره في نشر هذه الثقافة : وفي هذا الصدد تم انشاء موقع خاص الكتروني: <http://lawfulculture.net/> ( سيرين السيد، مفهوم ثقافة احترام القانون ودور الإعلام في نشرها)

http://www.lawfulculture.net/legalculture/ArticleAR\_Inner.aspx?ArticleID=5 [↑](#footnote-ref-18)
18. - عزة الحاج سليمان، ثقافة القانون في التعليم العالي، مداخلة قدمت في ورشة عمل حول: المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، فندق الجفينور، بيروت، 29/9/2014. [↑](#footnote-ref-19)
19. - Culture of Lawfulness, Guidance for promoting a culture of lawfulness, usip.org : United States Institute of Peace: <http://www.usip.org/guiding-principles-stabilization-and-reconstruction-the-web-version/7-rule-law/culture-lawfulness> [↑](#footnote-ref-20)